عبد المنعم علي عيسى

إعلان جدة.. «ويستفاليا» إقليمية

تسارعت الأحداث في المنطقة منذ زلزال الـ٦ من شباط الذي ضرب تركيا وجزءاً من سورية ليتلوه بعد نحو شهر أو يزيد توقيع الاتفاق السعودي- الإيراني برعاية صينية، وكلا الحدثين كانا قد فتحا أبواباً كان الظن أنه من الصعب لها أن تنفتح، أو أن فعل من هذا النوع لم يحن بعد، ومع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية راحت التصريحات، والمواقف، تكتسب لوناً وشكلاً مختلفين، في طبيعتهما، عن تلك التي سادت على مدى نحو عقد أو يزيد، حيث سيشكل «لقاء عمان» الوزاري مطلع شهر أيار الجاري «مجهراً» كاشفاً لكل ما تراكم بين هذا التاريخ الأخير رجوعاً نحو زلزال شباط آنف الذكر.

في الغضون، أي بعد أن تأكد في «لقاء عمان» مشاركة سورية بالقمة المقبلة، انخرطت الولايات المتحدة، ومعها تصورها الاتحاد الأوروبي، في مسار بدا أنهما ترميان من خلاله لفائدة مزدوجة يمثل الضغط ضلعها الأول أما ضلعها الثاني فيمثله فعل التشويش الذي أريد من خلاله أن تصبح «الأضواء» خافتة تكاد لا تكفي لمراقبة ما يجري على أهميته، فعلى عجل، تبدو سرعته اللافتة دالة على مراميه، أقرت «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس النواب الأميركي يوم الثلاثاء الماضي مشروع قانون «مكافحة التطبيع مع النظام السوري» الذي يمنع الإدارات الأميركية من «استئناف علاقاتها مع دمشق في ظل وجود الحكومة الحالية»، إضافة لاحتوائه على بند يتضمن توسيع «عقوبات قيصر» وتمديدها لثماني سنوات تنتهي في العام ٢٠٣٢، وعلى الرغم من أن مسيرة «القانون» لا تزال طويلة قبيل أن يصبح نافذاً إلا أن طرحه، والموافقة عليه، بهذه السرعة كان فعلاً يراد له أن يدفع بـ«العديدين» لمراجعة حساباتهم، أو التخفيف من اندفاعاتهم تجاه عاصمة الأمويين، مع لحظ أن الذهاب الأميركي لوضع العالم في معسكرين لا ثالث لهما، الأول يضم من «معها»، والثاني يضم الواقفين ضدها، هذا الذهاب يبدو سيفاً ذا حدين في ظل التقلت الذي راحت تبديه العديد من الدول ما بعد الحرب الأوكرانية، ولعل الأبرز منه، إقليمياً هو تصويت المملكة العربية السعودية في «أوبك بلس» شهر تشرين أول الماضي الذي شكل منعطفاً هاماً في ذلك المسار، ومنها أيضاً السياسات التي راحت أبو ظبي تنتهجها في المنطقة، وهي في مجملها تكاد تكون مدعاة لإشارة واشنطن واستفزازها، أما الأوروبيون فذهبوا إلى تنظيم لقاء في جنيف يوم الإثنين الماضي جمع بين أعضاء في «هيئة التفاوض العليا» ومندوبين عن اتحادهم إضافة للولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، والهدف منه يشير إلى العنوان الذي اختاره المنظمون: «المسألة في سورية».

لم يستطع «التشويش الأميركي- الغربي، آنف الذكر، على قمة جدة تحقيق الكثير، بل يمكن الجزم أن تلك القمة استطاعت جسر الهوة القائمة في ما بين دول المنطقة من جهة، وكذا نظيرتها القائمة ما بين هذه الأخيرة وبين جوارها من جهة أخرى، الأمر الذي يمكن رصده من خلال البيان الذي اتفق على تسميته بـ«إعلان جدة»، ومن المؤكد أن هذا الأخير نجح في تشخيص الأسباب التي قادت، من حيث النتيجة، إلى كل هذا الخراب والدمار اللذين طالا العديد من دول المنطقة، ومعهما تفكك منظومتي العمل العربي المشترك والنظام الإقليمي العربي، وعليه فقد كانت بنوده الأبرز قد ركزت على معالجة «البؤر» المضطربة بدءاً بالأراضي المحتلة ومروراً بسورية والسودان واليمن ثم وصولاً إلى لبنان، لكن الأهم مما ورد فيه هو تشديده على «أهمية العمل العربي المشترك المبني على الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد» ثم التشديد على «توحيد الكلمة والعمل على صون الأمن والاستقرار في المنطقة العربية».

هنا، يمكن القول إن «إعلان جدة ٢٠ أيار ٢٠٢٣» هو أشبه بـ«ويستفاليا» إقليمية وإن كانت غير مكتملة الملامح، فالمعاهدة سابقة الذكر كانت قد وضعت طبيعتها الأوروبية الموقعة شهر تشرين أول ١٦٤٨، أسس قيام الدولة الحديثة في أوروبا، ولربما العالم، حيث قاد الصراع الذي اندلع مطلع القرن السابع عشر واستمر على مدى ثلاثين عاماً، اتخذ من خلالها العديد من الأشكال الدينية والمذهبية والعرقية، إلى خلاصات كانت شديدة الأهمية، والأبرز منها هو تحديد الشروط الأساسية لعلاقات الدول فيما بين بعضها بعضاً، والتي يجب أن تقوم على مبدأ أساسي يقول بـ«عدم جواز التدخل في شؤون الآخرين أيا يكن نوعها»، على أن تصبح تلك الشروط هي القاعدة في رسم السياسات المستقبلية لدول القارة مجتمعة، وبهذا استطاعت تلك المعاهدة تنظيم الحياة السياسية الأوروبية لفترة طويلة استمرت لأكثر من خمسة قرون كانت القارة على امتدادها مجور التحولات العالمية الكبرى، ولربما لم تفقد ذلك الدور، أو جزءاً منه على الأقل، حتى بعد ظهور نظام القطبية الثنائي الذي حكم العالم ما بين ١٩٤٥ – ١٩٨٩، بل وفي ظل الانفراد الأميركي بالهيمنة العالمية ما بعد هذا التاريخ الأخير.

بشكل ما تمثل المقاربة العربية الراهنة لشؤون المنطقة الملحة ملامح «ويستفالية» غير مكتملة، وتلك لوحدها تمثل خطوة كبرى على طريق استقرار المنطقة، فمصائرنا، وأمننا واستقرار دولنا ونهوضها، مرتهنة ببعضها بعضاً لاعتبارات عديدة، وأن نضع أقدامنا على ذلك المسار أمر يؤكد إمكانية أن تكون هناك خطوات أخرى عليه وصولاً لـ«الاكتمالية» آنفة الذكر التي إن وصلناها نكون قد قطعنا شوطاً لا يستهان به على طريق الاستقرار، إذ لطالما كان التدخل الخارجي بحاجة على الدوام إلى منافذ تعبرها رياحه لكي تتمكن هذي الأخيرة من العبث بمقتنيات البيت التي غالباً ما كانت بحاجة لـ«الصيانة» أو لـ«إعادة التأهيل».

الإدارة التركية تواصل سياسة التغيير الديمغرافي في شمال سورية

على الرغم من تأكيداتها المستمرة بأنها عازمة على تطبيع العلاقات مع دمشق، واصلت الإدارة التركية سياسة التغيير الديمغرافي التي تنتهجها في المناطق التي تحتلها شمال سورية بالتعاون مع جمعيات ومنظمات إخوانية، إذ أعلنت ما تسمى جمعية «الأيادي البيضاء» افتتاح «قرية سكنية» تحت مسمى «قرية أم طوباء» على أطراف قرية شادرية التابعة لناحية شيراوا بريف عفرين شمال غرب حلب.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن «الأيادي البيضاء» وبدعم مما تسمى جمعية «العيش بكرامة – فلسطين ٤٨»، «افتتحت قرية سكنية نموذجية جديدة بتاريخ ٨ أيار الجاري تحت مسمى «قرية أم طوباء» على أطراف قرية شادرية التابعة لناحية شيراوا بريف عفرين شمال غرب حلب» «بهدف توطين المزيد من النازحين والمهجرين في المنطقة».

وحسب المصادر، تتألف القرية من ٦٠ شقة سكنية، وتبلغ مساحة الشقة الواحدة ٤٥ متراً مربعاً، وتقع القرية إلى جانب «قرية سكنية» أخرى جرى تشييدها سابقاً تحت مسمى «قرية بسمة» ليبلغ عدد العائلات ضمن القريتين نحو ٢٨١ عائلة.

وفي السادس من أيار الجاري، افتتح ما يسمى «المجلس المحلي» التابع لاحتلال التركي، بدعم قطري وبإشراف ما قالت المصادر إنها منظمة إنسانية، «قرية الأمل ٢» السكنية في قرية تردنة بريف عفرين.

يأتي ذلك، في إطار مواصلة الإدارة التركية مساعيها القائمة على إجراء عملية تغيير ديمغرافي بشتى الطرق والوسائل في منطقة عفرين التي تحتلها شمالاً، بعد اغتصاب ممتلكات المدنيين والاستيلاء على الأراضي الزراعية وتهجير ثلث سكانها الأصليين.

وفي الثامن من آذار الماضي، أنهت ما تسمى «منظمة الهيئة العالمية للإغاثة أنصر»، بالتنسيق مع الإدارة التركية إقامة وحدة سكنية جديدة جنوب عفرين، وذلك استمراراً لسياسة التغيير الديمغرافي التي تنتهجها أنقرة في المناطق التي تحتلها قواتها في شمال سورية.

وحينها قالت مصادر مطلعة: «إن «أنصر» أنهت عمليات بناء وحدة جديدة في جبل الأحلام جنوب عفرين، وتضم أكثر من ٢٥٠ شقة سكنية».

وذكرت المصادر أنه بدأت عمليات تسليمها لمن سمتهم النازحين قبل أيام، مشيرة إلى أن الوحدة الجديدة جرى بناؤها بالتنسيق مع منظمة «أقاد» التركية المسؤولة عن عمليات إقامة الوحدات السكنية في ريفي إدلب وحلب شمال غرب سورية.

وقبل ذلك، تعهدت قطر التي سبق أن أعلنت عن تأييدها مخططات أنقرة في التغيير الذي ضرب مناطق في شمال غرب سورية في السادس من شباط الماضي، وعلى لسان رئيس الهلال الأحمر القطري، بإقامة وحدة سكنية جديدة باسم «مدينة الكرامة»، تضم أعمالاً إعادة إعمار المناطق المتضررة.

وبأمر قوات الاحتلال التركي ومنظمات تتعاون معها على إقامة وحدات سكنية لإسكان مسلحي الفصائل الموالية للاحتلال التركي قبيل بدأ مهام الأصليين وذلك في إطار تهجير الأهالي الأصليين وإحداث تغيير ديمغرافي.

وحسب أحصائيات مصادر إعلامية، فقد بلغ عدد الوحدات التي أقامتها منظمات تركية وأخرى خليجية ولاسيما من قطر في مناطق عفرين نحو ١٨ وحدة، تتوزع في نواحي شران والشيخ حديد وجنديرس وبلبل وراجو، قرب مدينة عفرين.

وكالات

مقتل أحدهم في تركيا.. وضرب وإهانة آخرين من حرس الحدود اليوناني

حجار: لمناقشة ملف اللاجئين مع سورية

الأمن اللبناني: المنظمات الدولية تعرقل عودتهم

مسؤولون لبنانيون يدعون إلى تشكيل لجنة وزارية للذهاب إلى سورية لمناقشة ملف النزوح مع الحكومة السورية (عن الانترنت)

دعا وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية هيكتور حجار الحكومة إلى «تشكيل لجنة وزارية للذهاب إلى سورية ومناقشة ملف النزوح مع الحكومة السورية، لأنه ملف طارئ»، في حين أكد مدير الأمن العام بالإنابة العميد إلياس البيسري أن المنظمات الدولية تعرقل عودة النازحين، بالتزامن مع الإعلان عن مقتل لاجئ سوري في تركيا بطعنة في قلبه، وعن سوء تعامل حرس الحدود اليوناني مع اللاجئين.

وخلال حديث إذاعي، أكد حجار أن الحوار السياسي مع الدولة السورية سيساعد على حلحلة الأزمة السورية في لبنان، معتبراً أن الوفد اللبناني في القمة العربية «اكتفى بإعلان موقف بدلاً من حث الدول العربية على اتخاذ خطوات فعالة والتوصل إلى التزام يخرج لبنان من الأزمة»، وواصفاً تصريحات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي خلال القمة بأنها ضعيفة وأن الأخير يحاول إرضاء المجتمع الدولي على حساب لبنان، وذلك وفق ما نقلت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام.

في سياق متصل أكد العميد البيسري أن «المنظمات الدولية تعرقل عودة النازحين»، وقال «لبنان هو من يدفع وحده ثمن الوجود السوري، إذ يتقاضى ١٠ بالمئة مما يتقاضاه الأتراك في صندوق الطلاب».

وفي تصريح من منطقة المصنع نقله موقع «النشرة»، أعلن البيسري أن لبنان جاهز للانخراط في الإرادة العربية الجامعة لحل الأزمات وفي مقدمها الأزمة السورية، وقال: إن «وجودنا اليوم عند نقطة المصنع الحدودية ليس مصادفة، في المكان ولا في التوقيت، إنما هو وجود نابع من ملاقاة إرادة التلاقي بين الأشقاء العرب، والذي حكماً سينعكس بالخير والأمن القائم مع السلطات السورية الشقيقة، بدءاً من أمن المعابر وصولاً إلى ملف النزوح الذي كان دائماً في مقدمة الاهتمامات التي يضطلع بها الأمن العام تحت رعاية الدولة اللبنانية».

في سياق ذي صلة، قتل لاجئ سوري في تركيا طعناً بسكين في صدره، كشف أحد هؤلاء اللاجئين عن اتباع الحرس وسائق تعذيب جديدة بحق الذين يتم القبض عليهم من المهاجرين، مشيراً إلى أن ما يجري على حدود اليونان تخطى حدود الإنسانية.

وروى الاجئ في مقطع فيديو نشره على موقع «مجموعة الإنقاذ المؤحد» المعنية بشؤون اللاجئين، كيف أنه حاول العبور إلى اليونان ٣ مرات، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، حيث تعرّض للضرب والإهانة والتعذيب على يد مرتزقة مرتبطين بحرس الحدود اليوناني.

وكالات

أبناء عن هروب ٣ أمراء دواعش من سجن قاعدة الاحتلال الأميركي في حقل العمر!

كشفت تقارير عن هروب ٣ معتقلين من الصف الأول في تنظيم داعش الإرهابي من سجنه القابع في الأراضي السورية غير الشرعية في حقل العمر النفطي بريف محافظة دير الزور الشرقي، وسط أنباء عن تهريبهم من قبل مسؤولين مشرفين على السجن إلى إحدى مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في المحافظة.

ونقل موقع «آثر برس» الإلكتروني أمس عن مصادر وصفها بـ«الخاصة»، تأكيدها، وهو ٣ سجناء دواعش يحملون الجنسية السعودية من سجن قاعدة حقل العمر، مشيرة إلى أن الدواعش الثلاثة شغلوا مواقع أمراء في التنظيم وتم تهريبهم من سجن القاعدة، على الرغم من أنها مزودة بوسائل المراقبة كافة وبإجراءات مشددة أيضاً!.

وحسب المصادر، فإن حادثة الهروب أثارت ضجة في قيادة قوات الاحتلال الأميركي في منطقة الجزيرة، وسط شكوك طالت مسؤولين مشرفين على السجن من مترجمين ومسلحين أكراد يتبعون لـ«حزب العمال الكردستاني- بكاك»، الأمر الذي دفع الأميركيين إلى إرسال فريق فيدرالي لتحقيق بملابسات الحادثة، وسط معلومات تفيد بتسلل الهاربين إلى إحدى المناطق التي تسيطر عليها «قسد» في دير الزور، مشيرة إلى أن منطقة الهروب تعد أهم نقاط استقرار بحثاً عنهم، وسط تكتم شديد عن الواقعة.

وأشارت المصادر، إلى أن حالة الهروب هذه تُعد الأولى من القاعدة الأميركية في حقل العمر، ولم يسبقها سوى ما جرى من حالة استحواذ وعصيان لسجناء التنظيم في سجن الثانوية الصناعية بحي غويران بمدينة الحسكة، وما رافق تلك الحادثة حينها من اقتحام وقصف بالطيران للسجن ومحيطه، أدى إلى أضرار جسيمة في مبانٍ تابعة لفرع جامعة الفرات في المدينة وتمكن حينها مسلحو التنظيم من الهروب وإقليم سوريون.

وسبق أن أكدت تقارير إعلامية، مراراً، قيام قوات الاحتلال الأميركي بنقل سجناء دواعش من السجون التي تديرها «قسد» في شمال شرق سورية إلى قواعدها العسكرية غير الشرعية في البلاد لتدريبهم وتسليحهم تمهيداً لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مواقع الجيش العربي السوري والتجمعات السكانية والمنشآت الحيوية واستهداف الحافلات على الطرق في مناطق مختلفة.

وكالات

نيران الجيش تصلي «النصرة» في «خفض التصعيد»

الجيش السوري كثف من رمايات مدفعيته الثقيلة لاستهدف مسلحي تنظيم «النصرة» (عن الانترنت)

حمات- محمد أحمد خبازي

دمشق- الوطن- وكالات

كثف الجيش العربي السوري أمس من استهدافه لمواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد رداً على مواصلة التنظيم اعتداءاته المتكررة على نقاطه العسكرية، في وقت واصلت وحدات منه تمشيط البادية الشرقية من بقايا فلول تنظيم داعش الإرهابي الذين كبدتهم خسائر فادحة.

وأكد مصدر عسكري لـ«الوطن»، أن الجيش كثف رمايات مدفعيته الثقيلة التي استهدف بها مواقع ونقاط تمركز مسلحي تنظيم «النصرة» وحلفائه في محيط بير سنيد ومجدليا وسان بجيل الزاوية في قطاع ريف إدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد».

وأوضح المصدر، أن استهداف الجيش المكثف للإرهابيين جاء ردا على خرقهم لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، حيث اعتدوا على نقاط له في محاور التماس «الفتح المبين» في وقت سابق أمس بقذائف صاروخية، على نقاط له في محاور التماس بقطاع ريف إدلب الجنوبي من منطقة خفض التصعيد.

بموازاة ذلك، وفي دلالة على تزايد الفقتان الأمني الذي ينتشر في مناطق سيطرة «النصرة» في شمال غرب البلاد، عثر الأهالي على جثة مجهولة في الأراضي الزراعية غرب قرية الموزرة بريف إدلب الجنوبي تعود لشاب نسيلبيهم لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للفصائل المسلحة الموالية لاحتلال التركي والتي قامت بدورها بفرض غرامة مالية على كامل أفراد المجموعة من أجل الإفراج عنهم.

في هذا السياق، أفادت مصادر محلية تأكيدها أن عناصر لـ«الوطن» أن وحدات الجيش لاحقت فلول خلايا تنظيم داعش بداية حمص الشرقية، وقال: إن «حملة الجيش مستمرة لتطهير قطاعات في منطقتي الحسكة وتدمر بداية حمص الشرقية من خلايا تنظيم داعش».

وأكد أن الجيش كبد الدواعش خسائر فادحة، خلال الأيام القليلة الماضية من حملته التي أطلقها لتمشيط قطاعات البادية من خلايا التنظيم.

إلى شمال شرق البلاد، حيث أقدم عدد من أبناء عائلة البلاسم من عشيرة «المدلج» على مهاجمة منازل لأبناء عائلة البري من عشيرة «الجماسة»، وأحراقها بعد مغادرة سكانها منها في وقت سابق، وسط حالة توتر تسود منطقة الحمرات بريف الرقة منذ مساء السبت، ضمن مناطق سيطرة «قسد»، وذلك للمرة الثانية على التوالي منذ مطلع الشهر الجاري، على خلفية ثأر بين العشيرتين، حسبما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

فصائل أنقرة تواصل السرقات وفرض «الإتاوات» على الأهالي

واشنطن تعزل متزعم «جيش سورية الحرة» في «التنف» بسبب اختلاسات مالية!

أبلغت قوات ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي، المدعو محمد فريد القاسم بعزله من قيادة ميليشيات «جيش سورية الحرة»، على خلفية مقاله اختلاس مالية، على حين واصلت قوات الاحتلال التركي في مناطق انتشارها شمال سورية السرقات وفرض «الإتاوات» على الأهالي مع تأخر السلطات التركية بدفع رواتب مسلحي هذه الفصائل.

وذكر موقع «آثر برس» الإلكتروني أمس نقلاً عن مصادر خاصة أنه صدر قرار بإقصاء القاسم متزعم ميليشيات «جيش سورية الحرة»، التي تنتشر في منطقة التنف المحتلة من القوات الأميركية عند المثلث الحدودي السوري- الأردني- العراقي جنوب شرق سورية، وذلك بعد أقل من عام على تعيينه خلفاً للمدعو مهند الطلاع.

وأشارت المصادر إلى أن القاسم أُبلغ بالقرار شفهياً عقب اجتماع لقيادة «التحالف الدولي» يُعقد في «التنف» في الشهر الماضي، مرجحة صدوره بشكل رسمي عقب ترتيبات ستتخذ بهذا الشأن، لافتة إلى أن المداولات لا تزال جارية لاختيار من يعقبه على رأس الميليشيات.

وبينت أن قرار الإقالة جاء على خلفية ملفات اختلاسات مالية يقف خلفها القاسم إلى جانب شكاوى أهالي «مخيم الركبان» في «التنف»، من سوء المعاملة التي يتلقونها، إضافة إلى الخلافات الحاصلة بينه وبين مجموعة من المقاتلين بارزين في الميليشيات.

وسبق أن تحدثت مصادر عن اختلاس مبلغ ٨٠ ألف دولار، كانت مخصصة لتأهيل بئر «دكاكة» لحل مشكلة عدم وفرة المياه.

وكشف أحد هؤلاء اللاجئين عن اتباع الحرس وسائق تعذيب جديدة بحق الذين يتم القبض عليهم من المهاجرين، مشيراً إلى أن ما يجري على حدود اليونان تخطى حدود الإنسانية.

وروى الاجئ في مقطع فيديو نشره «مجموعة الإنقاذ المؤحد» المعنية بشؤون اللاجئين، كيف أنه حاول العبور إلى اليونان ٣ مرات، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، حيث تعرّض للضرب والإهانة والتعذيب على يد مرتزقة مرتبطين بحرس الحدود اليوناني.

وكالات

أكدا متانة العلاقات الثنائية مع الجزائر وتونس

عرنوس التقى سفير الأولى بمناسبة انتهاء مهامه والمقداد تسلم أوراق اعتماد سفير الثانية

بينما أعرب رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس عن الشكر للجزائر على مواقفها الداعمة لسورية، تسلّم وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أمس نسخة من أوراق اعتماد السفير محمد بن البشير المهذبي، سفيراً مفوضاً فوق العادة للجمهورية التونسية لدى الجمهورية العربية السورية.

وخلال لقائه سفير الجزائر لدى دمشق لحسن تهامي بمناسبة انتهاء مهامه سفيراً لبلاده لدى سورية، أعرب رئيس مجلس الوزراء عن شكره للجزائر قيادة وشعباً لوقوفها إلى جانب سورية في مواجهة تداعيات الإرتزال وممارستها لإرسال فرق لإغاثة وتقديمها المساعدات للمتضررين، إضافة إلى دعمها الشعب السوري في مواجهة الحصار والحرب الإرهابية التي تعرض لها، منوهاً بالعلاقات المتميزة التي تربط البلدين والشعبين، وذلك حسبما ذكرت «سانا».

من جهته، أكد السفير الجزائري استمرار بلاده في تقديم كل أشكال الدعم والمساندة للشعب السوري، معرباً عن سعادته لرؤية سورية تسير نحو التعافي على طريق عودتها إلى مكانتها الطبيعية إقليمياً ودولياً بلداً للأمن والأمان والإنتاج.

وخلال اللقاء، جرى التأكيد على متانة العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وأهمية الدور الجزائري الكبير على صعيد تعزيز مواقف التعاون العربي المشترك ووحدة الصف العربي وإعلاء كلمته، كذلك تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في مختلف مجالات الاقتصاد وحوامل الطاقة وزيادة التبادل التجاري وفتح آفاق جديدة للعلاقات الاقتصادية إلا ما يجب أن تكون عليه، وتوفير مستلزمات العودة الحتمية للشعب السوري داخل سورية بعافٍ من عدم وجود المستشفيات والمستوصفات والأطباء، فالدول الغربية تقاطعنا في السبب في عدم توفير هذه البيئة المناسبة لعودة اللاجئين، لكن المواطن السوري لا يحتاج لبطاقة دعوة ليعود إلى منزله وبيته ونحن نقول إن اللاجئ السوري عندما يجد صعوبات في تأمين المسكن فالدولة السورية ستساعد، عودوا إلى بلدكم وقد اتخذ قرارات ومراسيم تضمن لكم الحياة الكريمة والعودة الطوعية والكريمة إلى بلدكم أهلاً بكم دائماً وسورية مستعدة لاستقبال كل أبنائها.

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس يلتقي السفير الجزائري بدمشق بمناسبة انتهاء مهامه (سانا)

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد يتسلم نسخة من أوراق اعتماد سفير تونس في سورية (الوطن)

وبذل المزيد من الجهود والتنسيق بما يعود بالمنفعة المشتركة للجانبين.

في سياق متصل، وخلال تسلمه نسخة من أوراق اعتماد سفير تونس في سورية، تحدّث المقداد عن عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين الشقيقين، لافتاً إلى أهمية البناء على اللقاء الذي جمع بين قائدي البلدين الرئيس بشار الأسد، والرئيس قيس سعيد في النقمة العربية في تعزيز العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات.

ويوم الجمعة الماضي، التقى الرئيس الأسد الرئيس سعيد على هامش مشاركته في القمة العربية، وأكد أن سورية وتونس تقفان معاً ضد التيار الظلامي، لأنهما تتشاركان في قضية هي قضية الفكر والوعي والانتماء، وهذا ما يتم استهدافه من قبل الخارج، معتبراً أن العرب أبناء أمة واحدة يجمعهم انتماء واحد، الأمر الذي تفتقده الشعوب الأخرى في حين عبر الرئيس سعيد عن ارتياح تونس الكبير لما حققته سورية في حربها ضد الإرهاب ومنع التدخل الخارجي.

وأشار المقداد إلى محاولات الدول الغربية تفتيت الدول العربية وتمزيقها، محاولة إنهاء الروابط فيما بينها، وأكد أهمية تعزيز العمل العربي المشترك، بما يخدم مصلحة الدول العربية، ويحقق تطلعات الشعب العربي.

بدوره عبر المهذبي عن اعتزازه لتعيينه للعمل في سورية قلب العروبة، مشيراً إلى عمق الروابط التي تجمع بين البلدين، وحرص القيادة التونسية على تعزيز العلاقات المتبادلة في المجالات كافة بين البلدين الشقيقين.

وكالات

أكد أن العلاقات السورية - السعودية عادت لطبيعتها ومستقبلها واعد وسورية لا تتخلى عن أصدقائها

المقداد: نحن لا نُطبّع مع بلد يحتل أرضنا ونؤيد «خطوات» الوصول إلى حلول في سورية

الوطن

أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن سورية لم تستغرب الترحيب الذي جرى من قبل الدول العربية بعودتها للجامعة العربية، مبيناً أن العواطف التي وجدها الوفد السوري خلال القمة العربية بجدة هي عواطف دائمة ومستمرة تجاه الشعب السوري وتجاه القيادة السورية، والدول العربية قيادات وشعوباً تبادل السوريين المحبة، لأن سورية من أكثر الملتزمين بأهداف الأمة العربية وأكثر من يحترم ويضحي بالغالي والنفيس من أجل قضايا الأمة العربية.

المقداد وفي مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» مساء أمس، وصف اللقاء الذي جرى بين الرئيس بشار الأسد وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالحار والحار جداً ومعبر عن العلاقات التاريخية التي ربطت بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية على مختلف المستويات، وقال: «خلال الفترة الماضية، اختلفنا واتفقنا ولكن هذه العلاقات لم تصل إلى حد القطيعة، وشعرنا من الحرارة التي استقبلنا بها والكلام الهام جداً الذي قاله ولي عهد المملكة العربية السعودية أن العلاقات عادت إلى طبيعتها، وقيادة المملكة وسمو الأمير أحاطونا بكل المحبة التي يتوقعها المواطن السوري من أخيه وشقيقه، وعلى مستوى المسؤولية والطموحات التي يطلقها أبناء الشعبين».

وبالنسبة للمصافحة التي جرت بين الرئيس الأسد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومستقبل العلاقات بين سورية ومصر، أكد المقداد أن الهدف هو المضي في طريق استعادة العلاقات الدبلوماسية لكن في بعض الأحيان الأمور الدبلوماسية تأخذ حيزاً من الزمن. وأضاف: «الرئيس الأسد والرئيس السيسي تحدثا بعد الزلزال الأخير، وكانت هناك اتصالات مستمرة بينهما ولم تنقطع، وعلى هذا الأساس لا يمكن النظر فقط للصور التلفزيونية والمعلومات الإخبارية، ففي العلاقات الدبلوماسية هناك الشيء الكثير الذي يقال والشيء الكثير الذي يعلن والشيء الكثير الذي قد لا يعلن، ونحن اليوم أمام وضع واعد على صعيد تعميق العلاقات بين الدول العربية آخذين بعين الاعتبار بأن الأوضاع الخاصة لكل دولة عربية، لكنني متفائل جداً بمستقبل هذه العلاقات».

الجامعة بحاجة إلى إصلاح

وبخصوص دعوة الرئيس الأسد لإصلاح الجامعة العربية أكد المقداد أن الرئيس الأسد يطمح دائماً إلى وضع قواعد وأسس للعمل وفقها، وقال: «أنا كنت ممثلاً لسورية في الأمم المتحدة عدد ١١ عاماً والأمم المتحدة تعمل وفق أسس وقواعد العمل الجماعية العربية كانت قد طرحت الكثير من جوانب الإصلاح والتعديل، واليوم فإن الجامعة العربية التي أنشئت عام ١٩٤٦ بحاجة ماسة للإصلاح الذي طرحه الرئيس الأسد، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتعليق مشاركة سورية في الاجتماعات الإدارية علما بأن الأمين العام الحالي، نحن لن نعود للماضي لأننا اليوم نواجه مرحلة جديدة.

المقداد أشار إلى الضغوط الأميركية على العربية لمنعها من التطبيع مع سورية وتلويحها بالعقوبات إضافة إلى تهديدها لتلك الدول التي قررت إتاوات على طرق التهريب أو السيطرة على الحواجز تعود ملكيتها إلى أمراء تقود الحرب على الإرهاب لكنها ترعى الحرب السورية أنها جزء لا يتجزأ من الإرهاب، وهي تقوم بنقل وتغيير مواقع هؤلاء الإرهابيين تبعاً لمصالحها، وقال: «ما هو سبب وجود القوات الأميركية في التنف؟ بالطبع ليس لحماية مواطنين أبرياء فالمواطنون عادوا إلى الأراضي السورية، لكنهم يحمون المجموعات الإرهابية السورية ويحمون داعش والقوات الأخرى التي يدربونها ويقدمون لها الأسلحة لكي تمارس دوراً دموياً ضد الشعب السوري وضد علاقات الجمهورية السورية مع دول الجوار سواء كان ذلك باتجاه الأردن أم باتجاه العراق أو غيرها، ونحن نناقش كل هذه القضايا بالتفصيل».

وأضاف: «كل الدول العربية تعرف ما يجري بسورية والعقوبات المفروضة عليها ليست على الدولة السورية بل على عقوبات على خيارات الشعب السوري، الذي وقف إلى جانب جيشه وقيادته التي صمدت طوال السنوات الماضية».

نحتاج إلى خطوات للوصول إلى الحلول

بخصوص الإشارة في بيان عمان إلى مبدأ «الخطوة مقابل خطوة»، أوضح المقداد أن سورية أكدت أنه يجب إيجاد حل تدريجي للأزمة السورية، فلا يمكن القضاء على الإرهاب في يوم وليلة، ولا يمكن إنهاء الأوضاع الاقتصادية في سورية بين ليلة وضحاها، ولا يمكن للاجئين السوريين أن يعودوا مباشرة ويجب تهيئة الظروف لإعادتهم، وأضاف: «نحن لم نتحدث عن خطوة مقابل خطوة لكن تحدثنا عن اتخاذ خطوات بالوصول إلى حلول للأوضاع التي مرت بسورية من أجل التصدي للهجمة الإرهابية التي تعرضت لها والمدعومة من قبل بعض الدول الأوروبية والحكومات الإرهابية، التي لا زالت تصر على مقاطعة الشعب السوري حتى هذه اللحظة».

نسعى إلى الحل السياسي

وبخصوص القرار الأممي ٢٢٥٤ بين المقداد أنه ومنذ اعتماد هذا القرار أكدت سورية أنها ستنفذ ما ورد فيه فأصدقاء سورية ساهموا في صناعته، وسورية تسعى إلى الحل السياسي الذي يلزم ويستلزم القضاء على الإرهاب ويستلزم إعادة إنعاش الأوضاع الاقتصادية في سورية، والذي ينبغي أن يرفع كافة العقوبات الاقتصادية المفروضة من الدول الغربية على سورية فهذه العقوبات لا أخلاقية ولا مبرر لها في القانون الإنساني الدولي، ويجب أن تنتهي فوراً، ومن يدعي الحرص على شعب سورية، عليه أولاً أن يقوم بإلغاء الأسباب التي أدت لاندلاع الحرب الإرهابية عليها، وقال: «نحن أجرينا ثلاثة انتخابات رئاسية، وأربعة انتخابات برلمانية وأجرينا انتخابات الإدارة المحلية كل هذا تم تحقيقه ونحن لا نتقى أوامر من قبل الآخرين الذين يعتبرون أنه إذا لم يصل عملاؤهم إلى قلب السلطة فلن يقولوا إن سورية حققت أي شيء».

وأضاف: هذا هو الخلاف الحقيقي، فهم لا يعترفون بالانتخابات التي لا تصل فيها أدواتهم إلى الحكم، هم كانت ديمقراطية سواء في سورية أو روسيا أو الصين أو الهند أو أي مكان آخر في هذا العالم، فهم يريدون أن يصل عملاؤهم وأدواتهم وإرهابيوهم إلى السلطة، وهذا ما أرادوه من الربيع العربي، والذي هو صورة مصغرة لما أرادوه من تخريب في المنطقة العربية وإعادة ترتيبها لكي تهيمن عليها إسرائيل بمساعدة من الدول المتحدة في المنطقة العربية، وقال: إن الغرب وكل ما يقال خلاف ذلك، شيء كاذب.

الغرب وراء عدم عودة اللاجئين

وبخصوص ما يقوله البعض حول أن سورية لم تستقبل اللاجئين، قال المقداد: «هذا الكلام المباح لا يتنمى إلى الحقيقة بأي شكل من الأشكال، نحن عقدنا عدة مؤتمرات لعودة اللاجئين إلى سورية، وتعرفون من قاطع هذه المؤتمرات، وعقدناها بالتعاون مع الأصدقاء الروس ومحاولة الغربي الأميركي لكن توصيفاً دقيقاً وواقعياً لأنه يوجد الخطة موقفاً موضوعياً يستجيب مع أهدافها وهي تقول للاجئين السوريين لا تعودوا لأن الظروف في سورية غير مناسبة، وأنا أقول إن الظروف في سورية مناسبة، ويعيش ملايين السوريين في الداخل، وما هي ظروف غير المناسبة لعودة اللاجئين؟ ونحن نريد إعادة الحياة الاقتصادية إلى